

بحكم موقعها الجغرافي تعتبر تونس دولة زراعية مهمة، وتتميز بإنتاج زراعي متنوع: حبوب، وأشجار مثمرة ومحضراوات بجانب تربية الماشية والصيد البحري. وتنتشر زراعة الحبوب في كل الأقاليم وتمتد على مساحة 1, يتركز نصفها في شمالي البلاد خاصة بسهول التل الشرقي ومجردة الوسطى والتل العالى. يتصف الإنتاج بالتبذبذب وعدم الانظام تبعاً للمناخ السائد. فيكون ضعيفاً في السنوات الجافة (1.2 مليون طن في 2015) وكبيراً في السنوات الرطبة (2 مليون طن في 2017). إن إنتاج الحبوب بتونس غير كاف لسد حاجات الاستهلاك الداخلي إذ يفي بنصف الطلب فقط. وتسعى الدولة لتنمية قطاع الحبوب لتضمن الأمن الغذائي للبلاد وذلك بتحديث طرق الإنتاج وتحسين وسائل الري. تشهد المحصولات الشجرية امتداداً مستمراً منذ الاستقلال؛ إذ تغطي ما يقرب من 1, وتشارك بثلث القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، وبـ 60% من قيمة الصادرات الزراعية. وت تكون الأشجار المثمرة من أشجار الزيتون والحمضيات والنخيل. ويتصدر محصوله جميع الصادرات بنسبة 30%. وتنتج تونس نوع دقلة النور (30 ألف طن سنوياً)، وتعتبر تونس من البلدان المصدرة للتمور. تغطي الخضراءات مساحة تقدر بـ 120 ألف هكتار وقد عرفت نمواً تمثل في توسيع المناطق المروية وتحسين وسائل الإنتاج باستعمال البيوت المحمية. إن تحسن مستوى المعيشة ونمو السكان زاد من الطلب على المواد الغذائية النباتية والحيوانية. ويشهد قطاع تربية الماشية والصيد البحري نمواً كبيراً ومستمراً، رغم أنه لا يفي بحاجيات الاستهلاك المحلي ما يدفع الدولة للإستيراد. وقد نما قطاع الدواجن بسرعة كبيرة في السنوات الماضية، فانتشرت الحاضنات الصناعية الحديثة في عدة مناطق، وأدى ذلك إلى تحسين وسائل التغذية بتوفير اللحوم والبيض والألبان. إن الثروة السمكية كبيرة ومتنوعة على طول السواحل التونسية. وقد ارتفع الإنتاج السمكي في السنوات الأخيرة حيث بلغ حوالي 87 ألف طن عام 2018، مع ذلك الإنتاج لا يكفي السوق الداخلية ما يجعل تونس تستورد من دول أخرى. فإن الميزان التجاري الزراعي في تونس ما زال يشهد عجزاً كبيراً يرتفع أكثر مع الجفاف. ويوجد أكبر حقل في أقصى الجنوب، وهو حقل البرمة الذي دخل طور الإنتاج عام 1966 م. وتمتلك البلاد حقولاً أخرى في عرض البحر وفي اليابسة، ويشهد الإنتاج تراجعاً مستمراً لضعف المدخرات، ولا يزال التنقيب عن النفط متواصلاً. ويُستخرج الغاز الطبيعي من بعض الحقول أهمها حقل البرمة وعشترت وعليسة وغيرها. كما تنتفع تونس بكميات معتبرة من الغاز الطبيعي الجزائري الذي يصل إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية. وقد شُرع في استثمار حقل مسکار الموجود في خليج قابس وقدر مخزونه من الغاز بـ 3 – 10 مليار متر<sup>3</sup>. وتتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز إنتاج الكهرباء الحرارية والمائية، ويصل الإنتاج إلى 6, تمتلك تونس مخزوناً كبيراً من الفوسفات الذي أصبح، يؤدي دوراً اقتصادياً مهماً، تمثل في تحويل الفوسفات إلى عدة مواد نصف جاهزة تُستخدم في الصناعة الكيميائية في المجمع الصناعي الكيميائي بقابس. وتوجد أهم المناجم الفوسفاتية بحوض قفصة في الجنوب الغربي وبالقلعة الخصبة في التل العالى، واكتُشفت حقول أخرى بصحراء ورتان ومكناسي، وتنتج المدن التونسية بعض المعادن كالحديد والزنك والرصاص، لكن لا يزيد الإنتاج من الحديد على 200 ألف طن تستخرج من جريصه. ويُستخرج الملح البحري من ملاحمات مقرن والساحلين وصفاقس، وتصدر نسبة كبيرة من الإنتاج. تعتبر الصناعة في تونس إحدى دعائم الاقتصاد المحركة للتنمية منذ الاستقلال. وقد أقيمت المشاريع الصناعية بفضل استثمارات مهمة اعتمدت على رأس المال الخاص الوطني والأجنبي. وترمي السياسة التصنيعية اليوم إلى تحرير القطاع الصناعي لينسجم مع الاقتصاد. تطورت الصناعة التونسية وتضاعف عدد الوظائف في الصناعة التحويلية بين عامي 2000 و2018؛ وتنمي الصناعات بالتنوع: الصناعات الآلية والكهربائية وتشمل أنشطة متنوعة إنتاج مثل السبائك والفولاذ بمنزل بورقيبة الذي تشرف عليه الشركة التونسية لصناعة الحديد. ومثل قطاع السيارات والحافلات والشاحنات بسوسة والقيروان ومنزل بورقيبة. صناعة مواد البناء والخزف والبلور شهدت هذه الصناعة نمواً فارتفع إنتاج الإسمنت والجير والكلس. الصناعات الكيميائية وهي ترتكز على تحويل الفوسفات لإنتاج الحامض الفوسفوروي وثالث الفوسفات الرفيع. الصخيرة. صناعات النسيج والملابس الجاهزة والجلدوا الأحذية 000 عامل. وقد تطورت هذه الصناعات منذ عام 1972 م بالتركيز على الصناعات التصديرية. صفاقس. ويساهم قطاع النسيج بنسبة 40% من الصادرات الصناعية. هي من أقدم الصناعات بتونس. وتوجد بصفة خاصة على السواحل الشرقية والعاصمة وأهمها معاصر الزيتون، وصوماع الغلال والخضراءات والسمك والحلب. وتنمي الصناعة في تونس بكثرة المؤسسات الصغيرة التي تمثل 70% من المجموع لكنها لا توظف إلا 10% من جملة العمالة الصناعية. يتسم المجال الصناعي التونسي بالتباين وعدم التوازن بين الأقاليم الساحلية الشرقية التي تجمع بها أهم المنشآت الصناعية والأقاليم الداخلية الغربية والجنوبية التي تفتقر إلى الصناعة باستثناء الصناعات الاستراتيجية والمنجمية. منطقة العاصمة يوجد بتونس الكبرى 40% من العمالة الصناعية و35% من المؤسسات الصناعية التي تتوزع بين وسط المدينة والضواحي، وتوجد المصانع الكبرى في الجنوب

(جبل جلود، منطقة بنزرت ومنزل بورقيبة. تحتوي هذه المنطقة على وحدات صناعية ثقيلة (الصلب وتكرير النفط)، منطقة الوطن القبلي تعتمد الصناعة في هذه المنطقة القريبة من العاصمة على توافر أيدٍ عاملة ماهرة وعلى نخبة من الممولين المحليين. لذا نمت الصناعات الخفيفة والمؤسسات الصغيرة في قطاعات متنوعة مثل النسيج والجلد والخشب. ونابل والحمامات، منطقة الساحل شهدت الصناعة بها نمواً متواصلاً منذ الاستقلال حيث اعتمد على التمويلات الحكومية ورؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية. أي في ولايتي سوسة والمنستير. منطقة صفاقس 000 عامل و200 مؤسسة). بدأت الصناعة في صفاقس منذ الفترة الاستعمارية بمعاصر الزيتون وبوحدتين لتحويل الفوسفات. ونشطت الصناعة منذ الاستقلال بفضل التمويلات الخاصة المحلية، وأعتمدت على المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من نسيج وجلد وغيرهما. وصفاقس أول مركز لصنع زيت الزيتون (35% من القدرة التحويلية)، وتمثل الصناعة الكيميائية قطاعاً مهمًا رغم منافسة قابس ومراكز أخرى. [1] وحامض كبريتى، وأسمدة فوسفاتية وأزوتية. وأنشئت أيضاً مصانع للأسممنت والكلس. وكذلك في تلوث البيئة. الصناعة التقليدية شهدت الصناعة التقليدية بتونس تطوراً جديداً بفضل نمو السياحة. وتوجد الصناعات التقليدية في عدة مدن وقرى. وأغطية صوفية مزخرفة بجرة وقفصة ووذرف، وأقمصة حريرية بالعاصمة، وملابس تقليدية وأقمصة قطنية بالساحل وخاصة بقصر هلال وقصيبة المديوني. وتوجد صناعة الجلد والخشب والنحاس بتونس العاصمة والقيروان وصفاقس، وصناعة الخزف بنابل وجربة، وصناعة الحلبي بتونس ومكينين وجربة. 000 عامل؛